Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (3): 280-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.3.17

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The Effect of Decreasing Iraqi Dinar exchange rate on Some Macroeconomic Variables for the Period 2018-2021

Lecturer: Khattab Imran Saleh
College of Basic Education
Tikrit University
katab.salih@tu.edu.iq

Lecturer: Raad Mohammed Nwda
College of Administration and Economics
Tikrit University
Rad_aljanabi@tu.edu.iq

Abstract:

The research discusses the exchange rates of the Iraqi dinar against the US dollar and its impact on some macroeconomic variables (public budget deficit, inflation and unemployment), in addition to researching the reasons for raising the exchange rate of the US dollar by the Central Bank of Iraq. The research problem focused on the impact of some macroeconomic variables on the decision to reduce the value of the Iraqi dinar, which resulted in a rise in inflation rates and unemployment rates.

Prices, high unemployment rates, and an increase in public revenues resulting from selling the dollar in the currency auction. The research relied on the descriptive and analytical approaches, with the aim of obtaining the results and analyzing them economically.

The research reached a set of results, the most important of which is the decrease in the average annual price of the OPEC oil basket from (64.04) dollars in 2019 to (41.47) dollars per barrel in 2020, causing the public budget of Iraq to lose about (3.610) billion dollars during March 2020, which It exacerbated the crisis of the general budget for the year 2020, and prompted the government to raise the exchange rate of the dollar against the dinar from (1190 dinars = $1) to (1460 dinars = $1).

The results showed an increase in the consumer price index during the year 2021 by (7.6) points, and an increase of (7.3%) compared to the prices of the year 2020. The research also showed a decrease in the public budget deficit for the year 2021 compared to the year 2020, where the amount of the deficit decreased from (60.017) trillion dinars in the 2020 budget, to (28.672) trillion dinars in the 2021 budget, with a decrease of (31.345) trillion dinars, and a decrease of (52.2%). The research finally found an increase in the total unemployment rate for the year 2020 by (7.6%), reaching (13.7%) of the total labor force, compared to a rate of (12.76%) in 2019, and in 2021, it increased to (16.0%) of the total workforce. female workers, with an increase of (22.9%) compared to the year 2020.

Keywords: Exchange Rates, Central Bank of Iraq, Budget Deficit, Consumer Price Index, Unemployment, Public Revenues, Oil Prices.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (3): 280-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.3.17

أثر تخفيض سعر صرف الدينار العراقي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة ٢٠١٨-٢٠٢١

م. خطاب عمران صالح
كلية التربية الأساسية/الشرقاط
جامعة تكريت

م. رعد محمد ندا
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

يناقش البحث اسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار الامريكي وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، عجز الموازنة العامة، والبطالة)، بالإضافة الى البحث في أسباب رفع سعر صرف الدولار الامريكي من قبل البنك المركزي العراقي.

تتركز مشكلة البحث في تأثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بقرار تخفيض سعر صرف الدينار العراقي، الأمر الذي أنتج ارتفاعاً في معدلات التضخم والبطالة.

أعتمد البحث على فرضية مفادها أن خفض سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار يترك أثاراً اقتصادية مختلفة على متغيرات الاقتصاد الكلي، أهمها ارتفاع المستوى العام للأسعار، ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة الايرادات العامة الناتجة عن بيع الدولار في مزاد العملة الاجنبية. واعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، بهدف الحصول على النتائج وتحليلها اقتصادياً.

توصل البحث الى مجموعة من النتائج، أهمها تسبب انخفاض متوسط السعر السنوي لسلة نفط اوبك من (٦٤,٠٤) دولار عام ٢٠١٩ الى (٤١,٤٧) دولار للبرميل عام ٢٠٢٠ بخسارة الموازنة العامة للعراق حوالي (٣,٦١٠) مليار دولار خلال شهر اذار/مارس ٢٠٢٠، الأمر الذي فاقم ازمة الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠، ودفع بالحكومة الى رفع سعر صرف الدولار امام الدينار من (١١٩٠ دينار = ١$) الى (١٤٦٠ دينار = ١$).

أظهرت نتائج البحث ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠٢١ بمقدار (٧,٦) نقطة، وبنسبة ارتفاع بلغت (٧,٣%) قياساً بأسعار عام ٢٠٢٠، كما اظهر نتائج البحث انخفاض حجم العجز في الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠، حيث انخفضت كمية العجز من (٦٠,٠١٧) ترليون دينار في موازنة عام ٢٠٢٠، الى (٢٨,٦٧٢) ترليون دينار في موازنة عام ٢٠٢١، بقيمة انخفاض بلغت (٣١,٣٤٥) ترليون دينار، وبنسبة انخفاض بلغت (٥٢,٢%). وأظهر البحث اخيراً ارتفاع معدل البطالة الإجمالي لعام ٢٠٢٠ بنسبة (٧,٦%)، اذ بلغ (١٣,٧%) من اجمالي القوة العاملة، قياساً بمعدل (١٢,٧٦%) عام ٢٠١٩، أما عام ٢٠٢١، فقد ارتفع الى (١٦,٠%) من اجمالي القوى العاملة، وبنسبة ارتفاع بلغت (٢٢,٩%) عما كان عليه عام ٢٠٢٠.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، البنك المركزي العراقي، عجز الموازنة العامة، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، البطالة، الايرادات العامة، اسعار النفط.

المقدمة

يعتبر سعر الصرف أحد أهم ادوات السياسة النقدية التي تهدف الى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الشامل، من خلال توجيه اسعار الصرف نحو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، والتشجيع على قيام ونجاح استثمارات انتاجية تخلق الوظائف وتخفض معدلات البطالة ونسب الفقر، وتحسن اداء الميزان التجاري وتقلل من المديونية الخارجية.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (3): 280-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.3.17

يعتمد البنك المركزي العراقي سياسة نقدية تقوم على التدخل لتحديد اسعار صرف الدينار، وهي ما تسمى بنافذة بيع العملة للبنك المركزي العراقي، حيث يبيع البنك المركزي الدولار الأميركي وفق اسعار محددة بشكل يومي، بهدف التأثير على قوى العرض والطلب بين الدولار والدينار، وبالتالي تحقيق اسعار صرف مخطط لها.

تمكن البنك المركزي العراقي من الحفاظ على ثبات واستقرار اسعار صرف الدينار العراقي امام الدولار، بشكل مستمر نسبياً منذ عام ٢٠٠٤ حتى نهاية عام ٢٠٢٠، حيث قرر البنك المركزي خفض سعر صرف الدينار نتيجة لانخفاض اسعار النفط منذ عام ٢٠١٩، بهدف مواجهة انخفاض الايرادات العامة، وظهور عجز كبير في الموازنة نتيجة لانخفاض اسعار النفط الناجم عن انتشار جائحة كورونا عبر العالم، فكان قرار خفض سعر الصرف وسيلة لخفض التكاليف الحقيقية للنفقات العامة، من خلال خفض قيمة العملة الوطنية، وبتعبير أخر تمكين الحكومة من الحصول على حجم اكبر من الايرادات المتحققة من بيع الدولار في مزاد العملة، فشهدت اسعار صرف الدولار امام الدينار ارتفاع كبير نسبياً منذ بداية عام ٢٠٢١.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من دراسته لموضوع اسعار الصرف وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، بالإضافة الى دراسته للأسباب التي ادت الى تخفيض سعر صرف الدينار العراقي من قبل البنك المركزي، ودراسته لمشكلات مزمنة في الاقتصاد العراقي ومنها البطالة، التضخم وعجز الموازنة العامة، ومحاولة ايجاد حلول يمكن من خلالها توجيه اداة سعر الصرف بما يضمن تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي في العراق.

مشكلة البحث: تتركز مشكلة البحث في تأثر متغيرات الاقتصاد الكلي بقرار تخفيض قيمة الدينار العراقي، الأمر الذي أنتج ارتفاعاً في معدلات التضخم والبطالة، في ضل الاعتماد على الواردات الأجنبية من السلع الضرورية والمواد الغذائية، بسبب انهيار القطاعات الانتاجية، الأمر الذي عرض الاقتصاد العراقي لمخاطر كبيرة عندما انخفضت أسعار صرف الدينار منذ بداية عام ٢٠٢١.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحديد اسباب قرار تخفيض سعر صرف الدينار العراقي خلال مدة البحث.
٢. تحليل أثر خفض سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي.
٣. اقتراح الحلول الممكنة والعاجلة ووضعها أمام الدولة العراقية للتقليل من الاثار السلبية لقرار تخفيض سعر صرف الدينار.

فرضية البحث: يعتمد البحث على فرضية مفادها أن خفض سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي يترك أثاراً اقتصادية مختلفة على متغيرات الاقتصاد الكلي، أهمها ارتفاع المستوى العام للأسعار، ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة الايرادات العامة الناتجة عن بيع الدولار الامريكي في مزاد العملة.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال تحليل البيانات الإحصائية والمالية والاقتصادية خلال فترة البحث، بغية الحصول على النتائج وتحليلها اقتصادياً.

مصادر البيانات: يعتمد البحث على البيانات الإحصائية والمؤشرات المالية والاقتصادية الرسمية الصادرة من وزارة النفط العراقية، البنك المركزي العراقي، ووزارتي المالية والتخطيط العراقية، بالإضافة الى بيانات اسعار النفط الصادرة من منظمة اوبك.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (3): 280-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.3.17

الحدود الزمانية للبحث: يعالج هذا البحث الفترة الزمنية الممتدة بين السنوات (٢٠١٨-٢٠٢١)، وذلك لأهمية هذه الفترة في تحديد أثر تخفيض سعر صرف الدينار العراقي على متغيرات الاقتصاد الكلي، حيث شهدت سنواتها تغيرات ذات تأثير كبير على الاقتصاد العراقي، وهي تحسن أسعار النفط خلال عام ٢٠١٨، وانخفاض اسعار النفط خلال السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٠، وتخفيض سعر صرف الدينار عام ٢٠٢١.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة اقسام، تناول الأول تطورات اسعار الصرف في العراق خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١، وخصص الثاني لدراسة تأثير انخفاض اسعار النفط على الايرادات العامة خلال مدة البحث، بينما خصص الثالث لدراسة الآثار الاقتصادية لخفض سعر الصرف على بعض مؤشرات الكلية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

أولاً. تطورات اسعار صرف الدينار العراقي خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١: منذ عام ٢٠٠٤، حصل البنك المركزي العراقي على استقلالية شاملة في ادارة السياسة النقدية، وذلك وفقاً للقانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، وهو ما يعرف بقانون البنك المركزي العراقي (رئاسة جمهورية العراق الاتحادية، قانون رقم ٥٦، ٢٠٠٤)، والذي يعتبر اساس عمل البنك المركزي العراقي، لما احتواه من صلاحيات وتفصيلات بشأن تسيير شؤون السياسات النقدية والمالية والائتمانية في العراق من قبل البنك المركزي العراقي والسلطة التنفيذية (صديق، ٢٠١٣: ٣٠). لقد كان تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل هو الهدف الأساسي للبنك المركزي وفقاً لهذا القانون، وذلك من خلال العمل للسيطرة على التضخم المتراكم والمستمر، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق بعد حرب الكويت عام ١٩٩٠، وسياسات التوسع النقدي الشديد التي افقدت الدينار العراقي قيمته خلال فترة الحصار الاقتصادي (الجبوري وكاظم، ٢٠١٣: ٢٣٨).

كانت أداة سعر الصرف اولى الأدوات التي استخدمها البنك المركزي العراقي لمعالجة مشكلة التضخم، وذلك من خلال العمل على رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، فبدأ البنك المركزي العمل بنافذة بيع الدولار، كأحد ادوات الساسة النقدية، وذلك بهدف تحقيق الهدف الرئيس للبنك المركزي، ألا وهو استعادة قيمة الدينار العراقي، من ثم المحافظة على استقرار تلك القيمة كجزء من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل (بندر وكاظم، ٢٠١٨: ١٧).

انتهج البنك المركزي العراقي سياسة نقدية قائمة على التدخل لتحديد سعر صرف الدينار، وهي ما تعرف بمزادات العملة الاجنبية، حيث يبيع البنك المركزي الدولار الامريكي لمجموعة من المصارف ومكاتب الصرافة بشكل يومي، للتأثير على العرض والطلب بين الدينار والدولار، وبالتالي رفع سعر صرف الدينار. ويتم العمل بمزاد العملات الاجنبية من قبل البنك المركزي العراقي منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الآن، اذ يبيع البنك المركزي كميات تصل الى (٢٠٠) مليون دولار بشكل يومي، بسعر بيع يحدده البنك المركزي بالدينار (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١)، وبذلك يتحدد سعر صرف الدينار أمام الدولار، وقد نجح البنك المركزي في الحفاظ على ثبات واستقرار سعر صرف الدينار منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٢٠، حيث قرر البنك المركزي خفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار مع بداية عام ٢٠٢١، إذ تم رفع سعر صرف الدولار أمام الدينار من سعر (١١٩٠ دينار= ١$) الى سعر (دينار١٤٦٠=١$) وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي (٢٢,٦%)*.

ويوضح الجدول (١)، متوسط أسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي للمدة ٢٠١٨-٢٠٢١.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (3): 280-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.3.17

الجدول (١): متوسط أسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١)

أسعار الصرف / السنوات	سعر صرف البنك المركزي	سعر صرف الأسواق الموازية	كمية الارتفاع في الأسواق الموازية	نسبة الارتفاع في الأسواق الموازية
٢٠١٨	١١٩٠	١٢٠٩	١٩	%١,٥
٢٠١٩	١١٩٠	١١٩٦	٦	%٠,٥
٢٠٢٠	١١٩٠	١٢٣٤	٤٤	%٣,٦
٢٠٢١	١٤٦٠	١٤٩٠	٣٠	%٢,٥

المصدر: البنك المركزي العراقي، نتائج نافذة بيع العملة الاجنبية، متاح على موقع البنك المركزي العراقي: https://cbi.iq/currency_auction

* تم استخراج نسبة ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار من خلال المعادلة الاتية:

نسبة التغير في سعر الجديد =

سعر الصرف الدولار الجديد - سعر صرف الدولار القديم ÷ سعر صرف الدولار القديم.

١٤٦٠ - ١١٩٠ ÷ ١١٩٠ = ٢٢,٦% وهي نسبة التغير في السعر الجديد.

من خلال تحليل بيانات الجدول (١)، نلاحظ نجاح سياسة البنك المركزي العراقي في المحافظة على ثبات أسعار صرف الدينار العراقي منذ بداية مدة الدراسة وحتى عام ٢٠٢٠، حيث حافظ البنك المركزي على سعر صرف الدينار مقابل الدولار بسعر رسمي بلغ (١١٩٠ دينار = ١$) خلال السنوات ٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠ على التوالي، الأمر الذي حافظ على استقرار أسعار الصرف الرسمية، غير أن أسعار الصرف في الاسواق الموازية سجلت ارتفاعاً قياساً بالأسعار الرسمية للبنك المركزي، اذ تراوحت بين (١٢٠٩ دينار = ١$) (١٢٣٤ دينار = ١$) خلال المدة ذاتها، والسبب في ارتفاع الاسعار في الاسواق الموازية هو ارتفاع كميات الطلب على الدولار على الكميات التي يبيعها البنك المركزي في المزادات اليومية، بالإضافة الى العمولات والارباح التي تفرضها المصارف ومكاتب الصرافة التي تشتري الدولار من مزادات البنك المركزي، وتقوم بإعادة بيعها في الاسواق (صالح، ٢٠١٨: ١٣٦).

تراوحت نسب الارتفاع في الاسواق الموازية عن الاسعار الرسمية بين (٠,٥%) و(٣,٦%) خلال الاعوام ٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠ على التوالي. إلا ان المشهد تغير بشكل كبير بعد قرار البنك المركزي العراقي رفع سعر بيع الدولار في المزاد اليومي منذ تأريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٠، حيث تم تحديد سعر بيع جديد للدولار بلغ (١٤٦٠ دينار = ١$) بنسبة ارتفاع بلغت (٢٢,٦%) عن الاسعار الرسمية خلال السنوات السابقة، الأمر الذي رفع سعر الصرف في الاسواق الموازية الى (١٤٩٠ دينار = ١$) بنسبة ارتفاع بلغت (٢٢%) عن الاسعار الموازية خلال السنوات السابقة، كما ارتفع سعر صرف الاسواق الموازية قياساً بالسعر الرسمي بنسبة (٢,٥%) لعام ٢٠٢١.

ثانياً. تأثير انخفاض اسعار النفط على الايرادات العامة خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١: يعاني الاقتصاد العراقي منذ عام ٢٠١٤ من عجز مزمن في الموازنة العامة للدولة، وبنسب تراوحت بين (٢٠-٥٠%) من قيمتها خلال المدة ٢٠١٤-٢٠٢٠ (وزارة المالية العراقية، قوانين الموازنة العامة للسنوات ٢٠١٤-٢٠٢١)، بالإضافة ارتفاع معدلات البطالة، إذ بلغت (١٢,٧٦%) من مجموع القوى العاملة لعام ٢٠١٩، بسبب اغراق الاسواق العراقية بالسلع الاجنبية، مما ادى الى انهيار القطاعين الصناعي والزراعي، وعدم قدرتهما على الانتاج وتوظيف المزيد من العاطلين عن

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (3): 280-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.3.17

العمل، أضف الى ذلك ارتفاع نسب الشرائح الواقعة دون مستوى خط الفقر، إذ بلغت (٢٣,٥%) من السكان عام ٢٠١٩، بالإضافة الى تقادم البنى التحتية وضعف الخدمات الصحية والتربوية، وهي مؤشرات خطيرة على تدني الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية (البنك الدولي، ٢٠١٩).

يعتمد الاقتصاد العراقي على ايرادات تصدير النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة بنسب تتجاوز (٩٠%)، اذ يصدر العراق حوالي (٣,٤) مليون برميل يومياً، وتشكل صادرات النفط حوالي (٩٩%) من الصادرات الكلية بإيرادات تجاوزت (٦) مليار دولار خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠م (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩: ٤٦)، وبالتأسيس على ما تقدم، ادى انخفاض معدل السعر السنوي لسلة نفط اوبك بسبب جائحة كورونا الى خسارة الموازنة العامة للعراق حوالي (٣,٦١٠) مليار دولار خلال شهر اذار/مارس ٢٠٢٠ (شركة تسويق النفط العراقي، ٢٠٢١)، إذ انخفض متوسط السعر سنوي من (٦٤,٠٤) دولار للبرميل عام ٢٠١٩، الى (٤١,٤٧) دولار للبرميل عام ٢٠٢٠ (OPEC, 2021: 66) الأمر الذي فاقم ازمة الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠، والتي بلغت نسبة العجز الفعلي فيها حوالي (٥٠%) بمبلغ (٦٠) ترليون دينار، الأمر الذي انتج أزمة مالية خانقة مفادها عجز الحكومة عن سداد رواتب الموظفين والمتقاعدين ودفعات الرعاية الاجتماعية التي تقدر بحوالي (٥٠) مليار دولار، تدفع لـ (٦,٥) مليون موظف ومتقاعد سنوياً، ومع استمرار اسعار النفط بالانخفاض خلال النصف الاول من ٢٠٢٠، اضطرت الحكومة بالتعاون مع البرلمان الى تشريع قانون الاقتراض الداخلي والخارجي الذي اتاح للحكومة اقتراض (٥) مليار دولار و(١٥) ترليون دينار خلال عام ٢٠٢٠، لسداد الرواتب ودفع النفقات العامة التشغيلية الضرورية (مجلس النواب العراقي، قانون الاقتراض الداخلي، ٢٠٢٠). ومع استمرار انخفاض اسعار النفط خلال عام ٢٠٢٠ الناجم عن اجراءات الوقاية من انتشار جائحة كورونا، وتحت ضغط متطلبات الانفاق العام، قرر البنك المركزي تخفيض سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي، بهدف زيادة الايرادات العامة، ومواجهة أزمة عجز الموازنة.

ويوضح الجدول (٢) العلاقة بين الإيرادات العامة وسعر صرف الدينار خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١.

الجدول (٢): العلاقة بين الإيرادات العامة وسعر صرف الدينار خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١
(ترليون دينار)

السنوات	سعر صرف الدينار	اجمالي الايرادات العامة	مقدار التغير	نسبة التغير%
٢٠١٨	١١٩٠	١٠٦,٦	٢٩,٣	٣٧,٩
٢٠١٩	١١٩٠	١٠٧,٦	١,٠٠	٠,٩٣
٢٠٢٠	١١٩٠	٦٣,٢	٤٤,٤-	٤١,٢-
٢٠٢١	١٤٦٠	١٠١,٣	٣٨,١	٦٠,٢

المصدر: مجموعة التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٠ وقانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية لعام ٢٠٢١.

يتضح من بيانات الجدول (٢)، انخفاض الايرادات العامة لموازنة عام ٢٠٢٠ بنسبة (٤١,٢%) عما كانت عليه عام ٢٠١٩، وبمبلغ انخفاض بلغ (٤٤,٤) ترليون دينار، والسبب في هذا الانخفاض يعود إلى الانخفاض الكبير الذي حدث في اسعار النفط منذ بداية عام ٢٠١٩، مما أدى الى تقلص حجم الايرادات النفطية خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ على التوالي.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (3): 280-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.3.17

لجأت الحكومة أخيراً ومن خلال البنك المركزي الى استخدام أداة سعر الصرف، للخروج من أزمة انخفاض الايرادات وعجز الموازنة العامة، حيث أعلن البنك المركزي العراقي بتأريخ ٢٠٢٠/١٢/١٩ رفع سعر بيع الدولار من (١١٩٠ دينار = ١$) الى (١٤٦٠ دينار=١$) وبدء تنفيذ هذا القرار من تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٠.

حققت الايرادات العامة خلال عام ٢٠٢١ نمو كبير نسبياً، بلغت نسبته (٦٠,٢%)، بمبلغ اضافي بلغ (٣٨,١) ترليون دينار قياساً بإيرادات عام ٢٠٢٠، وذلك بعد تطبيق قرار خفض سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي، بالإضافة الى تحسن أسعار النفط خلال عام ٢٠٢١، حيث بلغ معدل السعر السنوي لسلة نفط اوبك (٦٩,٨٩) دولار للبرميل الواحد (OPEC Basket Price, 2021)، الامر الذي ساعد على زيادة ايرادات الدولة الناجمة عن بيع الدولار في مزادات العملة وبنسبة بلغت (٢٢,٦%)، بالإضافة الى اجراءات التقشف وخفض النفقات العامة غير الضرورية خلال عام ٢٠٢١.

مما تقدم، نستنتج أن قرار رفع سعر صرف الدولار امام الدينار جاء نتيجةً لأزمة انخفاض اسعار النفط الناجم عن جائحة كورونا، وما تسببت به من أزمة مالية خانقة عصفت بالاقتصاد العراقي، الأمر الذي دفع الحكومة الى خفض التكاليف الحقيقية للنفقات العامة من خلال خفض قيمة العملة الوطنية.

ثالثاً. أثر خفض سعر صرف الدينار على التضخم وعجز الموازنة والبطالة: لقد انتج تطبيق قرار خفض سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي أثاراً اقتصادية متنوعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ مكن الدولة من الحصول على ايرادات مالية أكبر مما كانت عليه قبل رفع سعر صرف الدولار، الأمر الذي ساعد الدولة على دفع نفقاتها العامة بشكل منتظم منذ بداية عام ٢٠٢١، بعد أن تلكأت في دفع رواتب الموظفين خلال عام ٢٠٢٠، في المقابل انخفضت القوة الشرائية للدينار امام الدولار، في ضل اعتماد الاسواق العراقية على السلع والاجنبية المستوردة بالدولار.

سوف نحاول في هذا الجزء من البحث دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية لخفض سعر صرف الدينار العراقي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وهي الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وعجز الموازنة العامة والبطالة في العراق خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١:

١. **أثر خفض سعر صرف الدينار الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI**: يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (Consumer Price Index) احد أهم المؤشرات الاحصائية المستخدمة في قياس معدلات التضخم، حيث يقيس هذا المؤشر التغيرات التي تطرأ على اسعار مجموعة من السلع والخدمات الاساسية، بعد تحديد اسعارها في سنة أساس للمقارنة مع السنوات اللاحقة، ويمكننا هذا المؤشر من رصد التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للوحدات النقدية في اقتصاد معين، كما يمكننا من تتبع تأثير تغيرات القوة الشرائية للنقود على تكاليف الأجور والخدمات، وبالتالي فأنه يفيد في دراسة تغيرات المستويات المعيشية للأفراد بسبب ارتفاع الاسعار، وبالتالي يمكننا من تحديد نسبة السكان التي تقع تحت خط الفقر، وذلك وفقاً لمعايير قياس الفقر ومستويات دخول الافراد (المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٢٠١٨: ٤).

ويوضح الجدول (٣) في ادناه تطورات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين على اساس سنوي للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١، بالاعتماد على اسعار سنة ٢٠١٢ كسنة أساس.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (3): 280-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.3.17

الجدول (٣): تطورات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١ (٢٠١٢ سنة الاساس)

السنوات	CPI	مقدار التغير	نسبة التغير
٢٠١٨	١٠٤,٧	٠,٤	%٠,٣
٢٠١٩	١٠٤,٥	٠,٢-	%٠,١-
٢٠٢٠	١٠٥,١	٠,٦	%٠,٥
٢٠٢١	*١١٢,٧	٧,٦	%٧,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، التقارير السنوية عن الارقام القياسية لأسعار المستهلك للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١.
*: لغاية تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١م.

من خلال بيانات الجدول (٣)، نلاحظ التطورات التي طرأت على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق خلال مدة البحث، حيث حصلت زيادة طفيفة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٨ قياساً بأسعار عام ٢٠١٧، بمقدار (٠,٤) نقطة، وبنسبة زيادة بلغت (٠,٣%) فقط، كما نلاحظ انخفاض الاسعار خلال عام ٢٠١٩ بمقدار (٠,٢-) نقطة، وبنسبة طفيفة أيضاً بلغت (٠,١).

عاود الرقم القياسي لأسعار المستهلك للارتفاع خلال عام ٢٠٢٠، وبمقدار ضئيل بلغ (٠,٦) نقطة، ونسبة قليلة بلغت (٠,٥%)، فجاء عام ٢٠٢١ ليشهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً قياسياً مقارنة بالأعوام السابقة، حيث سجل ارتفاعاً بمقدار (٧,٦) نقطة، وبنسبة ارتفاع بلغت (٧,٣%) قياساً بأسعار عام ٢٠٢٠، والسبب في ذلك يعود الى قرار رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار من قبل البنك المركزي العراقي، وبما أن العراق يعتمد على الواردات الاجنبية لتلبية معظم السلع الاساسية، فقد ارتفعت الاسعار بهذا الشكل.

٢. **أثر خفض سعر صرف الدينار على الموازنة العامة للدولة:** يظهر أثر انخفاض أسعار صرف الدينار بصورة اكثر وضوحاً في الموازنة العامة للدولة، وذلك لانخفاض قيمة العجز خلال عام ٢٠٢١، قياساً بالأعوام السابقة خلال مدة الدراسة، الأمر الذي مكن الدولة من سداد نفقاتها بشكل منتظم كما ذكرنا، ومن الطبيعي أن تشهد كمية عجز الموازنة العامة انخفاض نتيجة لحصول وزارة المالية على ايرادات اضافية من ايرادات بيع الدولار الناجمة عن تصدير النفط الخام في مزادات العملة، إذ ارتفعت ايرادات وزارة المالية من بيع الدولار بنسبة (٢٢,٦%)، وهي مبالغ كبيرة نسبياً اذا علمنا ان مبيعات البنك المركزي من الدولار خلال عام ٢٠٢٠ بلغت (٤٤,١) مليار دولار (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠: ٢٩)، أضف الى ذلك تحسن اسعار النفط كما ذكرنا.

ويوضح الجدول (٤) العلاقة بين اسعار صرف الدينار العراقي وحجم العجز في الموازنات العامة خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١.

الجدول (٤): أسعار صرف الدينار وحجم عجز الموازنات العامة في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢١) (ترليون دينار)

السنة	سعر الصرف الدولار مقابل الدينار	عجز الموازنة الحالية	عجز الموازنة السابقة	مقدار التغير	نسبة التغير في العجز
٢٠١٨	$1= ١١٩٠	١٢,٥١٤	٢٥,٠١٩	١٢,٥٠٥-	%٤٩,٩-
٢٠١٩	$1=١١٩٠	٢٧,٥٣٧	١٢,٥١٤	١٥,٠٣٢	%٢٠,١
٢٠٢٠	$1=١١٩٠	٦٠,٠١٧	٢٧,٥٣٧	٣٢,٤٨٠	%١١٧,٩
٢٠٢١	$1=١٤٦٠	٢٨,٦٧٢	٦٠,٠١٧	٣١,٣٤٥-	%٥٢,٢-

المصدر: قوانين الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق الاتحادية للسنوات (٢٠٠٧ - ٢٠٢١)، وزارة العدل: جريدة الوقائع العراقية.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (3): 280-292
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.3.17

توضح بيانات الجدول (٤)، وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار امام الدينار، وبين حجم عجز الموازنة خلال السنوات ٢٠١٩-٢٠٢١، حيث نلاحظ أن ان ارتفاع سعر صرف الدولار ادى الى انخفاض حجم العجز في الموازنة العامة خلال عام ٢٠٢١، مقارنة بعام ٢٠٢٠م، فقد انخفضت كمية العجز في موازنة عام ٢٠٢٠م من (٦٧) ترليون، الى (٢٨) ترليون دينار في موازنة عام ٢٠٢١، بقيمة انخفاض بلغت (٣١) ترليون دينار، وبنسبة انخفاض بلغت (٥٢,٢%)، وهي نسبة انخفاض كبيرة نسبياً اذا ما قورنت بالسنوات السابقة من سنوات الدراسة، والسبب في ذلك يعود الى زيادات الايرادات العامة التي حصلت عليها وزارة المالية مقابل بيع الدولار، بالإضافة الى ارتفاع اسعار النفط كما ذكرنا.

٣. **أثر خفض سعر صرف الدينار على معدلات البطالة:** تعتبر البطالة واحدة من اعقد التحديات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، إذ تعاني منها جميع النظم الاقتصادية في العالم، وتؤدي ارتفاع معدلاتها إلى تداعيات سلبية تؤثر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، تكثف الحكومات جهودها من اجل خلق الوظائف وتشغيل العاطلين عن العمل بهدف التخفيف من أثارها، فأصبحت الحكومات بوسائلها الاقتصادية تتسابق لدعم الاستثمارات وتحقيق النمو بالسرعة الممكنة، لتوفير فرص العمل وتشغيل القوى العاملة خلال اقل مدة ممكنة (صالح، ٢٠١٨: ١٢٩).

يعاني اقتصاد العراقي ومنذ عام ٢٠١٤ من ظاهرة الارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة (البنك الدولي، ٢٠٢١)، ويمكن اعتبار البطالة واحدة من اكبر التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الاقتصاد العراقي، وذلك لما لها من تأثير كبير على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلاد، ومما يزيد من تأثير هذه المشكلة استمرارها لسنوات عديدة، مع ارتفاع معدلاتها خلال الاعوام الأخيرة، وظهورها بين مختلف شرائح السكان، وبين كلا الجنسين، في المقابل عجز كل من القطاع العام والخاص عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الى سوق العمل سنوياً، وذلك بسبب انفتاح الاسواق العراقية امام السلع الاجنبية منخفضة الثمن، الأمر الذي أدى الى ازاحة المنتجات الوطنية في معظم القطاعات الانتاجية، بسبب منافسة المنتجات الاجنبية، مما أدى الى حرمان الاقتصاد العراقي من مشاريع انتاجية كان من الممكن ان تنتج ما تطلبه الاسواق العراقية، وتخلق الطلب على مختلف الوظائف لمواجهة أزمة البطالة.

ويوضح الجدول (٥) العلاقة بين سعر صرف الدينار والبطالة في العراق خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١:

الجدول (٥): العلاقة بين سعر صرف الدينار والبطالة في العراق خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١

السنة	سعر صرف الدولار	معدل البطالة الإجمالي (%)	نسبة التغير في معدل البطالة (%)
٢٠١٨	$1=١١٩٠	١٢,٨٧	-
٢٠١٩	$1=١١٩٠	١٢,٧٦	٠,٨
٢٠٢٠	$1=١١٩٠	١٣,٧٤	٧,٦
٢٠٢١	$1=١١٤٦	١٦,٠٠	٢٢,٩

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي، متوفرة على موقع البنك الدولي في شبكة الانترنت:
https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=IQ

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول (٥)، تأثر معدلات البطالة الاجمالية في العراق بالتحديات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، فقد أرتفع معدل البطالة الإجمالي لعام ٢٠٢٠ بنسبة (٧,٦%)، حيث سجل معدل (١٣,٧%) من اجمالي القوة العاملة، قياساً بمعدل (١٢,٧٦%) عام ٢٠١٩، وذلك نتيجةً لأزمة انخفاض اسعار النفط المصحوبة بالإغلاق العام الذي عطل اجزاء واسعة من الاسواق، بسبب تفشي فيروس كورونا، الأمر الذي اضطر الحكومة لخفض الانفاق العام، وفرض حضر للتجوال، وتسبب بارتفاع معدلات البطالة الاجمالية لهذا المستوى.

أما عام ٢٠٢١، فقد سجل معدل البطالة خلاله ارتفاعاً قياساً، إذ ارتفع الى (١٦,٠٠%) من اجمالي القوى العاملة، وبنسبة ارتفاع بلغت (٢٢,٩%) عما كان عليه عام ٢٠٢٠.

مما تقدم يتضح أن مؤشرات التضخم والبطالة وعجز الموازنة العامة قد تأثرت بانخفاض سعر صرف الدينار خلال عام ٢٠٢١، غير ان طريقة تأثر كل منها كانت مختلفة، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بشكل كبير نسبياً مقارنة بسنوات الدراسة السابقة، وهو مؤشر على ارتفاع أسعار مجموعة السلع الاستهلاكية الاساسية للسكان في ظل ثبات مستويات الأجور والرواتب، الأمر الذي سيخفض من كمية ونوعية السلع الاستهلاكية لمعظم السكان وقد أنعكس على نسبة البطالة وادى لرفعها، بينما ازدادت الايرادات العامة، وانخفض عجز الموازنة بنسبة كبيرة.

النتائج: توصل البحث إلى عدد من النتائج وهي كالآتي:

١. أدى انخفاض متوسط اسعار نفط اوبك من مستوى (٦٤,٠٤) دولار للبرميل عام ٢٠١٩، الى مستوى (٤١,٤٧) دولار للبرميل عام ٢٠٢٠ الى خسارة الموازنة العامة للعراق حوالي (٣,٦١٠) مليار دولار خلال شهر اذار/مارس ٢٠٢٠، الأمر الذي فاقم ازمة الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠، ودفع بالحكومة الى رفع سعر صرف الدولار امام الدينار من (١١٩٠ دينار = ١$) الى (١٤٦٠ دينار = ١$).

٢. ارتفاع سعر صرف الدولار في الاسواق الموازية عام ٢٠٢١ الى (١٤٩٠ دينار = ١$) بنسبة ارتفاع بلغت (٢,٥%) عن السعر الرسمي للبنك المركزي.

٣. ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠٢١ بمقدار (٧,٦) نقطة، وبنسبة ارتفاع بلغت (٧,٣%) قياساً بأسعار عام ٢٠٢٠، بعد ان سجل تغيرات خلال عام ٢٠١٨ قياساً بأسعار عام ٢٠١٧، بمقدار (٠,٤) نقطة، وبنسبة (٠,٣%) فقط، وذلك بعد ان انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٩ بمقدار (٠,٢-) نقطة، وبنسبة طفيفة أيضاً بلغت (٠,١-).

٤. انخفاض حجم العجز في الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠، حيث انخفضت كمية العجز من (٦٠,٠١٧) ترليون دينار في موازنة عام ٢٠٢٠، الى (٢٨,٦٧٢) ترليون دينار في موازنة عام ٢٠٢١، بقيمة انخفاض بلغت (٣١,٣٤٥) ترليون دينار، وبنسبة انخفاض بلغت (٥٢,٢%).

٥. ارتفاع معدل البطالة الإجمالي لعام ٢٠٢١م الى (١٦,٠٠%) من اجمالي القوى العاملة، وبنسبة ارتفاع بلغت (٢٢,٩%) عما كان عليه عام ٢٠٢٠، أما معدل البطالة خلال عام ٢٠٢٠ فقد ارتفع بنسبة (٧,٦%) عما كان عليه عام ٢٠١٩، اذ بلغ (١٣,٧%) من اجمالي القوة العاملة، قياساً بمعدل (١٢,٧٦%) خلال عام ٢٠١٩.

التوصيات: بالاستناد إلى النتائج التي توصل إليها البحث، نقترح اعتماد خطة وطنية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد العراقي، من خلال القيام بالآتي:

١. تبني خطة وطنية للتقليل من اعتماد الموازنة العامة على ايرادات النفط الخام، لتجنب ظهور العجز اثناء انخفاض اسعار النفط، وذلك من خلال تنويع مصادر الايرادات العامة، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية فيها.
٢. الاتجاه نحو الية السوق لتحديد أسعار صرف الدينار العراقي، من خلال الغاء سياسة أسعار الصرف الثابتة التي يعتمدها البنك المركزي، وترك الية تحديد الأسعار الى قوى العرض والطلب، مع إمكانية التأثير على الأسعار في حالات الضرورة القصوى، من خلال زيادة الكميات المعروضة من الدولار.
٣. دعم سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار، من خلال دعم الانتاج الوطني، ومنع استيراد كل ما يمكن انتاجه محلياً، الأمر الذي سيخفض من الطلب المحلي على الدولار، ويعادل اسعار الصرف بين الدولار والدينار وفقاً لإنتاجية الاقتصاد العراقي.
٤. العمل على تحقيق الاستقرار في الاسعار ومواجهة التضخم، وذلك من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية في دعم ورعاية الانتاج الوطني، للحد من الاغراق السلعي الذي يتعرض له السوق العراقي بسبب الانفتاح امام السلع الاجنبية.
٥. تشجيع الجمهور على الادخار في الجهاز المصرفي الوطني، من خلال تقديم حوافز مالية مجزية، بهدف جمع المدخرات وضخها في الاسواق لخلق مشروعات استثمارية جديدة، تعمل على الانتاج بهدف الاحلال محل الواردات.
٦. تبني خطة وطنية لمواجهة أزمة البطالة في البلاد، تعمل على تشجيع الاستثمار، وتقدم التسهيلات المالية والقانونية والعقارية للاستثمارات الجديدة، بهدف العمل على انشاء مشاريع قادرة على النجاح وتحقيق الارباح، وتخلق طلب مستمر على الوظائف.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. أميم صديق، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، ٢٠١٣.
٢. بتول مطر الجبوري وسعاد جواد كاظم، السياسة المالية ودورها للمدة (١٩٩١-٢٠٠٩) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٥)، العدد (٢) لسنة ٢٠١٣.
٣. البنك المركزي العراقي، نتائج نافذة بيع العملة الاجنبية، ٢٠٢١، متاح على موقع البنك المركزي العراقي: https://www.cbi.iq/currency_auction
٤. بيانات مجموعة البنك الدولي، متوفرة على موقع البنك الدولي في شبكة الانترنت:
https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=IQ
٥. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٩، البنك المركزي العراقي، بغداد، ٢٠١٩.
٦. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٢٠، البنك المركزي العراقي، بغداد، ٢٠٢٠.
٧. خطاب عمران صالح، أثر تقلبات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، ٢٠١٨.

٨. رجاء عزيز بندر وايمان عبد الرحيم كاظم، أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠-٢٠١٦)، مجلة الدراسات المالية والنقدية، البنك المركزي العراقي، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الرابع للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٨.
٩. رئاسة جمهورية العراق الاتحادية، قانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، متاح على موقع مجلس القضاء الأعلى:
https://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=070420061119877
١٠. شركة تسويق النفط العراقي، تقارير صادرات النفط الخام خلال السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٠، متاح على شبكة الانترنت: https://somooil.gov.iq/exports
١١. العراق: الافاق الاقتصادية، أكتوبر ٢٠١٩، منشورات البنك الدولي، متاح على شبكة الانترنت:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-update-october-2019
١٢. اللقاء التلفزيوني الذي اجراه المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي مظهر محمد صالح مع قناة العراقية الفضائية حول الازمة المالية وتداعياتها بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣، متاح على شبكة الانترنت:
https://www.youtube.com/watch?v=WXgfXF3Fx0M
١٣. مجلس النواب العراقي، قانون الاقتراض المحلي والخارجي ٢٠٢٠، متاح على شبكة الانترنت:
https://ar.parliament.iq/2020/06/24/
١٤. المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التقرير السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لسنة ٢٠١٨.
١٥. وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٤، متاح على موقع وزارة المالية العراقية في شبكة الانترنت: http://mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx
١٦. وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥، متاح على موقع وزارة المالية العراقية في شبكة الانترنت: http://mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx
١٧. وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٦، متاح على موقع وزارة المالية العراقية في شبكة الانترنت: http://mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx
١٨. وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٧، متاح على موقع وزارة المالية العراقية في شبكة الانترنت: http://mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx
١٩. وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨، متاح على موقع وزارة المالية العراقية في شبكة الانترنت: http://mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx
٢٠. وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٩، متاح على موقع وزارة المالية العراقية في شبكة الانترنت: http://mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx
٢١. وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٠، متاح على موقع وزارة المالية العراقية في شبكة الانترنت: http://mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx
٢٢. وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢١، متاح على موقع وزارة المالية العراقية في شبكة الانترنت: http://mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx
٢٣. وزارة النفط العراقية، شركة تسويق النفط العراقي سومو، بيانات صادرات النفط لسنة ٢٠٢٠، متاح على موقع الشركة في شبكة الانترنت: https://somooil.gov.iq/exports.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 69th Edition, 2021, Available at https://asb.opec.org/index.html
2. OPEC Basket Price Yearly Data, 2021, available at: https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm